اليابان تفقد تاج ثالث أكبر اقتصاد في العالم

المصدر: "دبلوماسي إيران" والكاتب: سيد رحمان موسوي

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

اليابان تفقد تاج ثالث أكبر اقتصاد في العالم

قسم الابحاث والترجمة

الكاتب: سيد رحمان موسوي

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية[1]

بتاريخ: 16 فبراير 2024

طوكيو تسعى جاهدة

لقد نُسب هبوط اليابان إلى مرتبة أدنى من ألمانيا إلى الين الضعيف وشيخوخة السكان وتناقص عددهم في البلاد.

وحلّت ألمانيا محل اليابان كثالث أكبر اقتصاد في العالم، حيث تُعاني اليابان من ركود اقتصادي بينما تواجه الين الضعيف والسكان المُسنين. ولقد نما اقتصاد اليابان، الذي يُعدّ الآن رابع أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 1.9٪ اسميًا في عام 2023 – ما يعني أنَّ ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) بلغ 4.2 تريليون دولار مقارنة بـ4.5 تريليون دولار لألمانيا.

[1] http://irdiplomacy.ir/fa/news/2024634/%D8%AA%D9%88%DA%A9%DB%8C%D9%88-%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7

عُزيت هذه التغييرات، التي تأتي بعد أكثر من عقد من تنازل اليابان عن المرتبة الثانية للصين، إلى الانخفاض الحاد في قيمة الين مقابل الدولار خلال العامين الماضيين. وانخفضت قيمة العملة اليابانية مقابل الدولار الأمريكي بنحو خمس في المائة خلال عامي 2022 و 2023، بما في ذلك انخفاض بنسبة 7 في المائة في العام الماضي.

إنَّ ألمانيا، باعتبارها أكبر اقتصاد في أوروبا، تواجه اضطرابات مشابهة لتلك التي تواجهها اليابان، بما في ذلك نقص الموارد، وشيخوخة السكان، واعتماد كبير على الصادرات، حيث تفاقمت هذه التحديات بسبب ارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة في منطقة اليورو، ونقص مزمن في القوى العاملة الماهرة.

إنَّ أزمة نقص القوى العاملة في اليابان أسوأ منها في ألمانيا، حيث تبذل البلاد جهودًا لمعالجة انخفاض معدلات المواليد. كما أنَّ فشل جهود الحكومة لزيادة معدلات المواليد يعني أنَّ نقص القوى العاملة المزمن من المتوقع أن يزداد سوءًا، حتى مع استقبال البلاد لعدد غير مسبوق من العمالة الأجنبية.

وقد صرّح وزير إعادة إحياء الاقتصاد الياباني، يوشيتاكا شيندو، للصحفيين أنَّ ألمانيا أظهرت لليابان أنَّ تعزيز الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك جذب المزيد من النساء للعمل بدوام كامل وتقليل عوائق الاستثمار الأجنبي، أمر ضروري.

وقال شيندو، وفقًا لوكالة كيودو للأنباء: "سنستخدم جميع الإجراءات السياسية لدعم زيادة الأجور" وذلك بهدف تحفيز النمو القائم على الطلب.

وأظهرت البيانات الصادرة عن مكتب مجلس الوزراء الياباني، يوم الخميس الموافق 15 فبراير 2024، أنَّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – القيمة الإجمالية للسلع والخدمات – انخفض بنسبة 0.1٪ في الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بالربع السابق، وذلك بسبب ضعف إنفاق الأسر والشركات.

وانخفضت السلع المرتبطة بالاستهلاك الشخصي، والتي تشكل أكثر من نصف إجمالي النشاط الاقتصادي في اليابان، بنسبة 0.2٪ وذلك بسبب معاناة الأسر من ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الأجور الحقيقية.

وقد انخفض النمو في الربع السابق أيضًا إلى 0.8-، مما يعني أنَّ اليابان في حالة ركود فني – يُعرّف عادةً بأنه انكماشان متتاليان على مدار فصلين.

خلال سنوات الإزدهار في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، توقع البعض أن صادرات اليابان من السيارات عالية الجودة بأسعار رخيصة والإلكترونيات الاستهلاكية ستجعلها تتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم. ولكن بدلاً من ذلك، أدى انفجار فقاعة القيمة[2] التي تجاوزت القيمة العادلة للاقتصاد الياباني في أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى خلق "عقود ضائعة" من الركود الاقتصادي وانخفاض التضخم.

قال تتسوجي أوكازاكي، أستاذ الاقتصاد بجامعة طوكيو: "تعكس أحدث البيانات واقعيات اليابان الضعيفة – اليابان التي يمكن أن تتوقع حضورًا أقل من ذي قبل في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، قبل بضع سنوات، كانت اليابان تتمتع بقطاع سيارات قوي، لكن مع ظهور المركبات الكهربائية، حتى هذه الميزة أصبحت مترعزعة."

[2] تشير الفقاعة المالية إلى الظروف الاقتصادية التي تتميز بزيادة غير مبررة في أسعار الأصول، مثل الأسهم والعقارات، يليها انهيار حاد في قيمتها

في عام 2010، أدى موقع الصين المكتشف حديثًا كثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى اليابان لإجراء بحث جديد حول قدرة الدولة على مواكبة الاقتصادات الناشئة. بينما يُعزى هبوط اليابان الأخير إلى المركز الرابع إلى التحركات النقدية الملحوظة، فإن فقدان اليابان المرتبة الثالثة لصالح اقتصاد ألمانيا المضطرب يعد ضربة لكبرياء هذا البلد ورئيس وزرائه غير المحبوب، فوميو كيشيدا.

ومن غير المرجح أن ينتهي الفيلم العكسي عند هذا الحد، لأنَّه وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتجاوز اقتصاد الهند، المدعوم من سكانه الشباب وشرائح مجتمعه المتنامية، اليابان في عام 2026 وألمانيا في العام الذي يليه.

وقد كتبت صحيفة نيكي (Nikkei) التجارية في افتتاحية حديثة أنَّ اليابان فشلت في زيادة إمكاناتها للنمو – وهي مشكلة يعزوها الاقتصاديون إلى أزمتها السكانية. حيث قالت نيكي: "يجب اعتبار هذا الوضع بمثابة جرس إنذار لتسريع الإصلاحات الاقتصادية المُهملة."